

# مستقبل التنمية الثقافية

## « أبعاد إدارية »

بدر الدين أبوغازي

نشرت المجلة في أعداد سابقة بعض المقالات حول موضوع السياسات الثقافية وتناولت أبعادا من مشكلات التخطيط والتنظيم والإدارة في مجال الثقافة وظهرت اجتهادات الفكر الإداري في البحث والاستقصاء من أجل استنباط أنماط جديدة في إدارة المنشآت الثقافية وتوفير مقومات كفاية الأداء للعمل الثقافي . ولقد رأى السيد الكاتب أنه قد آن الأوان لهذه المقالات أن تشرف على ختامها باطلالة على مستقبل التنمية الثقافية وأبعاد إدارية تتشكل على امتق العمل الثقافي لخدمة أغراض التنمية .

ومن هنا أصبح مطلب التنمية الثقافية مطالبا ملحا يقتضى مراجعة كل مرافق العمل الثقافي لتتوفق أوضاعها مع مقتضيات التطور ، ولتتزود بكل المقومات اللازمة لرسم برامج التنمية الثقافية وخططها طويلة المدى معا .

والحقيقة الثانية هي أن التربية تتجه غالبا إلى أعداد الإنسان لصلاحات العمل ، ولكنها قلما تتجه إلى أعداده الأعداد الصالح للنشاط وقت الفراغ . . ومن هنا أصبح على أجهزة الثقافة أن تهتئ لهذا الأعداد ، وإن تتدارك تصورا لم تواجهه التربية .

والحقيقة الثالثة هي أن النظرة المحدودة التي جاءت نتاج عصر التخصص أصبحت تتطلب صياغة الفرد والاهتمام ببنائه الداخلي من أجل توفير شمول الرؤية واتساع الأفق ، ومن أجل تزويد مواقع العمل الإداري بالقيادات التي اكتسبت الإدراك المستنير ، وتطوير مواهب المنفذين عن طريق الدراسات الإنسانية الحرة ، والاتصال الحميم بروائع الثقافة والفنون، وتلك قضية من قضايا التطوير الإداري في عصرنا أصبحت من شواغل المفكرين بعد أن وضحت أبعاد هذه الحقيقة وتأكدت .

أصبحت قضية التنمية الثقافية من القضايا الملحة التي تؤكد النظرة المستقبلية أهميتها ، وضرورة تهئية الأسباب لها . . ويصدر ذلك عن حقائق عدة تضع هذه القضية في مكان الصدارة وتجعلها من شواغل رجال الإدارة ورجال العمل الثقافي معا .

أولى هذه الحقائق تصدر عن التطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي سيضع انسان العصر أمام مشكلات ازاء اتساع وقت الفراغ، وانكماش ساعات العمل . . وتلك حقيقة يبصرها المستقبلون ويرون أنه ما لم تشغل ساعات الفراغ باهتمامات ثقافية ، وبممتع فنية تتاح للإنسان ، فإنه سيواجه أزمة وتمزقا .

بدر الدين أبوغازي

وزير السياحة الأسبق

سبق أن نشرنا له عدة بحوث كان آخرها  
« العلاقات الثقافية الدولية » نشر في عدد  
يناير ١٩٧٣ - العدد الثالث - المجلد  
الخامس .

أما الحقيقة الرابعة فهي أن الإدارة لم تصبح عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحدها، وإنما أدخلت في اعتبارها التنمية الثقافية، لأن التنمية لم تعد تشمل التغير الاجتماعى والاقتصادى فحسب ، وإنما تتضمن تحول المجتمع كله .

ومن هنا تأكد مدلول « التنمية الثقافية » ، وأصبح عملة اصطلاحية متداولة . وصدق في شأنها ما كشف عنه تقويم نتائج التنمية بصفة عامة في العقد السابع لهذا القرن الذى اطلقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد «التنمية الأول» .

وإذا كان هذا التقويم قد دل على أن الهوة كبيرة بين أهداف التنمية ونتائجها الفعلية ، فإن تلك الدلالة واضحة تماما في مجال التنمية الثقافية .

من أجل هذه الحقائق وغيرها أصبحت التنمية الثقافية مطلبا من مطالب العصر . على أن نجاح التنمية الثقافية رهن بتوافر مقومات ، وبمراعاة اعتبارات ، وباستخدام عناصر وأدوات تعين على تحقيق هذه التنمية .. ومن هنا ظهرت أبعاد إدارية في مستقبل التنمية الثقافية .

ولعل الحاجة إليها في الدول النامية لا تقل عن حاجة الدول المتقدمة بحكم ظروف مجموعة الدول النامية وحدائث عهدها بأجهزة العمل الثقافى ، وضرورة توفير مقومات الإدارة العلمية لهذه الأجهزة .

وكما عنى برنامج الأمم المتحدة في العقدين الماضيين ، وفي هذا العقد ، بمشكلات الإدارة العامة والتنمية القومية ، فإن اليونسكو أولى مشكلات التنمية الثقافية اهتماما خاصا ، وأدخل في مجال هذا الاهتمام مشكلات الدول النامية وما يعترض مستقبل التنمية الثقافية فيها من معوقات ..

ومن أجل هذا أخذت المنظمة الدولية توجه بحوثها ومؤتمراتها نحو دول آسيا حيث يعقد مؤتمر تسبقه حلقات دراسية واجتماعات خبراء

في سنة ١٩٧٣ ونحو دول أفريقيا التى ستركز حولها البحث والاهتمام في سنة ١٩٧٤ .

ومن القضايا التى يدور حولها البحث في مشكلات التنمية الثقافية ما يتناول اقتصاديات التنمية ، والإدارة العامة لأجهزة الثقافة، وأعداد وتدريب الأفراد ، ثم مدخل ونظرة جديدة الى الاحصائيات الثقافية كعنصر مؤثر في وضع برامج العمل الثقافى والتخطيط للتنمية الثقافية .

### اقتصاديات التنمية الثقافية :

يحتل الجانب الاقتصادى في التنمية الثقافية جانبا هاما ، وتتأكد أهميته من اعتبارات عدة أهمها : أن نسبة ما يخصص للثقافة من الدخل القومى ، وكذلك من مجموع الانفاق العام مازالت دون المعدل في الدول الكبرى المتقدمة وفي الدول النامية على السواء . ويبدو أن مسئوليات الدولة في المجتمع الحديث مازالت تعوق الارتفاع بمعدل الانفاق الاستثمارى ، والانفاق الجارى في مجال الثقافة في حين أن أهداف العمل الثقافى تتجاوز الامكانيات المادية .

ومن هنا تركز البحث في التخطيط للتنمية حول استنباط أكثر الوسائل وفاء بالغرض، واقتصادا في النفقات عن طريق الاستفادة من المنشآت القائمة لأغراض أخرى باستخدامها أيضا لأغراض التنمية الثقافية . وترشيد الانفاق في مجال العمل الثقافى . والبحث عن موارد جديدة لتمويل الخدمات الثقافية في الدول النامية .

ويجرى الآن على الصعيد الدولى دراسة فكرة انشاء صندوق دولى لتمويل المشروعات الثقافية عن طريق المنح والقروض ، الى جانب التجارب التى أجريت بانشاء صناديق قومية لتمويل الثقافى تعتمد على التمويل من خارج الميزانية ، وذلك للمواءمة بين احتياجات التنمية الثقافية ، وقصور ميزانية الدولة عن تمويل هذه الاحتياجات .

ومن العناصر المؤثرة في مجال التنمية الثقافية: وضع سياسة ثابتة لتوفير برامج الصيانة ،



والاحلال والتجديد ، ضمانا لاستمرار ، وقدرة المنشآت الثقافية على القيام بوظيفتها دون أن تواجه بسبب نقص معدات الاحلال واهمال الصيانة بضرورات التغير الشامل مع ماتقتضيه من نفقات باهظة يمكن توفيرها لو روعى استمرار الصيانة والاصلاح في البرامج السنوية للعمل الثقافي .

وثمة عامل مؤثر في اقتصاديات التنمية الثقافية هو عامل الاسراف في تنفيذ المشروعات ، واقامة مرافق العمل الثقافي ، دون مراعاة للامكانات المالية وللاحتياجات الحقيقية التى تتطلبها برامج التنمية .

ولعل الافتقار الى التنسيق بين المرافق العاملة داخلها المجال الثقافى وبينها ، وبين مرافق الدولة الأخرى أيضا من العوامل المؤدية الى اختلال اقتصاديات التنمية الثقافية لعدم استخدام الأجهزة المتاحة الاستخدام الأمثل ، وتكرار وازدواج الانفاق ، دون الافادة الكاملة من الطاقات المتوافرة التى يمكن توجيهها لخدمة أغراض متعددة .

والى جانب اقتصاديات المرافق والتجهيزات ، فان هناك جانبا آخر يتصل باقتصاديات الطاقة البشرية . . وقد أخذ يسود فى بعض الدول اتجاه عام نحو التوسع فى خدمات المتطوعين للعمل الثقافى للسير بحركة التنمية ، مع التخفف من بند الأجور ، وهو يشكل عبئا ملحوظا على التنمية الثقافية .

ويعمل اليونسكو الآن على تميم دورات تدريبية لاعداد الشباب للخدمات العامة فى مجالات العمل الثقافى ، ولمواجهة فراغ يتطلب نفقات كبيرة لو استمر الاعتماد على الموظفين الرسميين فى كل المجالات .

### الادارة العامة ومستقبل التنمية الثقافية :

تواجه الادارة العامة فى العقد الثامن تحيرا بمعدل سريع التزايد فى ظل عصر تميز بالتعقيد

والاضطراب . . والحاجة الى التنمية الثقافية فى هذا العصر تتطلب من الادارة العامة - وعلى الأخص فى الدول النامية - أن توثق أوضاعها مع مقتضيات التطور وأن توفر لأجهزة العمل الثقافى القدرة على التأثير فى مجريات التغير والاستجابة الايجابية لها . . وهذا يتطلب اهتماما خاصا بتنظيم منشآت الثقافة ، بحيث تكون قادرة على احداث التغير ، والاستجابة لاحتياجات المجتمع الحقيقية ، وتوفير الأسباب لعلاقة ديناميكية بين التنظيمات والبيئة المحيطة بها .

واذا كان موضوع « الادارة الثقافية » قد أصبح شاغلا من شواغل الفكر الادارى ، والمنظمات العالمية ، واتجه الاهتمام فى هذا المجال الى تزويد مجموعات الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بأنماط من التنظيم وأساليب من الادارة تحقق لأجهزتها الثقافية فاعلية العمل ، وتدفع بحركة التنمية الثقافية ، فان منط نجاح التنظيم والادارة يتوقف على اختيار النموذج الملائم ، لأن من هذه الأنماط ما صيغ على تجربة الدول المتقدمة أو على نموذج لدولة نامية ، فى حين أن سمات كل بيئة وظروفها الواقعية والعوامل المختلفة التى أسهمت فى تشكيل المجتمع ، كل ذلك من العناصر التى تحدث أثرها فى صياغة أكثر التنظيمات والأساليب ملائمة لظروف كل دولة . . ولتنظيمات الادارة الثقافية من الحساسية والاتصال القريب من المجتمع ما يتطلب صياغتها على نحو يتفق والاحتياجات العامة ، ويلائم الظروف والعوامل البيئية . . بل ان نجاح الادارة العامة فى هذا المجال يتطلب مشاركة الشعب فى عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الثقافية وادارة الأنشطة التى تعنيه بصفة خاصة . . ذلك أن التحول من بيروقراطية الادارة الى ديموقراطية الادارة مرغوب ومطلوب فى مجال ادارة العمل الثقافى ، باعتباره وسيلة لرفع الفاعلية الادارية .

ومن الآمال الطموحة فى مستقبل التنمية الثقافية الافادة من التقدم العلمى ومبتكرات التكنولوجيا فى تطوير أساليب الادارة باستخدام

## مدخل جديد - الإحصائيات الثقافية :

هذا مدخل جديد ركز عليه اليونسكو اهتماما خاصا لأهميته في مستقبل التنمية الثقافية ، ولأن ظاهرة مشاركة الحكومات أو تدخلها لمساندة ودعم وتشجيع الأنشطة الثقافية ، والحفاظ على التراث الثقافي أصبح يتطلب مادة إحصائية لتقدير موارد العمل الثقافي وأهدافه، وتشكيل السياسة الثقافية ، ووضع برامجها وخططها وتقويمها .

وإذا كان الإحصاء الثقافي ما زال من تطلعات المستقبل ، فإن اليونسكو قد مهد له الطريق بإحصائياته الدولية في مجال بعض الأنشطة الثقافية .

كما أن حلقات إقليمية أربعا خصصت للإحصاء الثقافي . أولاها للدول العربية سنة ١٩٦٨ ، والثانية لأمريكا اللاتينية سنة ١٩٧٠ ، وثالثها للدول الأفريقية سنة ١٩٧٢ . أما الرابعة والآخرى ففى فبراير ١٩٧٣ للدول الآسيوية .

ولعل اليونسكو حين ركز على هذه المجموعات الإقليمية إنما أراد أن يعد الدول النامية للاخذ بهذا المدخل الجديد ، كدعامة هامة في مستقبل التنمية الثقافية .

ولاهمية موضوع الإحصاء الثقافي وحدثته فإن الأمر يتطلب التركيز عليه من واقع الدراسات الأخيرة التى أعدها اليونسكو لاجتماع دول آسيا، وقد جاءت جامعة للتجارب والخبرات السابقة من واقع تطور الإحصاء الثقافي .

ولقد جاءت هذه الدراسات أشبه بدليل عمل في مجال اعداد الإحصائيات الثقافية .

وإذا كان العمل الإحصائي يتطلب وضوحا في الاحتياجات والأهداف ، ووضوحا في المفاهيم ، فإن خطوة أساسية على طريق الإحصائيات الثقافية تتطلب تحديدا لدلول اصطلاحات سائدة مثل التراث الثقافي ، والنشاط الثقافي، والسياسة الثقافية . ولعل ذلك يبرز الحاجة الى قاموس للمصطلحات الثقافية لخدمة إحصائيات الثقافة في المستقبل .

مداخل جديدة في التنمية أهمها مدخل التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل تنسيق الجهود والتوصل الى الأهداف والتقارب بين التخطيط والتنفيذ ، مع الافادة من وسائط الاتصالات الجديدة في الأغراض الادارية المتعلقة بالتنمية الثقافية ، وتكنولوجيا المعلومات كأداة هامة في توفير البيانات اللازمة للبرامج .

## اعداد وتدريب الأفراد الثقافيين :

مستقبل التنمية الثقافية رهن أيضا باعداد وتدريب أفراد العمل الثقافي على أنماط من القيادة والسلوك تتطلب مواصفات خاصة بحكم طبيعة العمل الموكل اليهم ، وعلى نوعيات من التدريب الخاص يوفر لهم قدرة الاتصال بال جماهير ، والتأثير فيها ، فضلا عن أن التقدم العلمى السريع والمبتكرات التكنولوجية تفرض أنماطا من التدريب الفنى لتوفير النوعيات المختلفة من المتخصصين فى المحاور التى تتركز حولها التنمية الثقافية ، بدءا من اعداد الفنانين لصيانة وترميم الآثار ، واعداد أمناء المتاحف ، والتدريب على استخدام الأجهزة السمعية والبصرية فى نشر الثقافة المتحفية ، واعداد أمناء المكتبات والتوثيق وفق الأساليب الحديثة وبمراعاة ما أضافته مبتكرات التكنولوجيا واستخدامات الحاسب الالكترونى فى هذا المجال .. وكذلك اعداد الموجهين الثقافيين ، ومهمتهم جليلة الخطر فى الربط بين الخدمات الثقافية والجمهور .

وفضلا عما تقدم ، فإن اعداد الإحصائيات الثقافية والحسابات القومية الثقافية وغيرها أصبحت تتطلب أفرادا مدربين تدريباً عاليا على تقنيات الإدارة الحديثة وعلى أساليب موازنة البرامج ، ونظم المعلومات ، وبحوث العمليات ونظم البيانات .

وإذا كانت هذه المطالب آمالا طموحة فى مجال اعداد وتدريب الأفراد ، فإن المتغيرات السريعة فى هذا العصر ونجاح خطط التنمية الثقافية أصبح متطلبا لها فى المستقبل القريب .



والى أن يتم وضع هذا القاموس ، يمكن للأغراض الإحصائية التركيز على المصطلحات اللازمة لتجميع وتحليل الإحصائيات .

كذلك فإن مشكلات التنمية الثقافية تختلف من بلد إلى آخر ، ولذلك فإن الأمر يتطلب التوصل إلى تعريفات إحصائية مشتركة للتوصل إلى نتائج تتيح القياس والمقارنة الدولية .

على أن الإحصاء الثقافي في مصادره وطرائقه لا يبدأ من فراغ ، وإنما يعتمد أولاً على التقارير والوثائق التي تتداول في مجال الإدارة الحكومية وغيرها ، ويمكن أن تشكل مصدراً من مصادر الإحصائيات الثقافية .

وهو يمكن أن يعتمد أيضاً على مصادر تجميع البيانات التي تتوافر لدى بعض الأجهزة استناداً إلى تشريعات أو تنظيمات قائمة ، ومن ذلك الاستفادة من قوانين الإيداع في حصر الكتب والدوريات الصادرة مع إمكانية استكمال هذا البيان بإحصاء مكمل لأغراض التنمية الثقافية يكلف المودعون باستيفائه . . وبذلك يمكن تطوير حصيلة البيانات المتجمعة من خلال العمليات الجارية لخدمة أغراض الإحصاء الثقافي ، دون تحمل نفقات خاصة لإجراء هذا الإحصاء .

وعلى هذا النهج يمكن الاستفادة من جهات الرقابة على المصنفات الفنية في إعداد إحصائيات عن الأفلام السينمائية والمسرحيات . . ومن بيانات التذاكر المبيعة في تحديد عدد رواد السينما والمسرح . .

على أنه إذا لم تكن البيانات المتوافرة لدى جهات حكومية كافية في أعداد الإحصائيات ، فإن استكمالها بالاستقصاءات الخاصة الواضحة يعين على تلقي إجابات محددة .

على أن الاستقصاء ، كدعامة لخدمة الأغراض الإحصائية ، يتطلب دقة في صياغته وإجراء اختبارات لاحتواءه قبل وضعه في شكل نهائي ، ويتطلب بعد ذلك التجاوز عن معامل الخطأ في الإحصائيات نظراً لما يقتضيه الضبط الكامل لها على صعوبته من ارتفاع في التكلفة .

وقد تنوعت الإحصائيات الثقافية من عناصر لتجميع بيانات تعين المخططين وصانعي السياسات الثقافية ، إلى إحصائيات لتحديد رأس المال الثقافي ، متمثلة في تقييم الممتلكات الثقافية ، كالمتاحف والمسارح ودور السينما والمطابع وغيرها .

كما ظهرت حاجة التنمية الثقافية إلى إحصائيات عن الانتاج الثقافي من الكتب والأفلام والحفلات الموسيقية والأعمال الفنية الأخرى والمسرحيات .

والى جانب هذه الأنواع نوع آخر يتصل بإحصاء أفراد العمل الثقافي ، وإحصاء مستهلكي الثقافة وجمهورها ، وهذا النوع يتطلب تصنيفاً وتقسيمات فرعية لاعانة المسؤولين على استظهار الصورة ، وإعانة المخططين على التخطيط . ومن هذه التقسيمات التي تخدم أغراض برامج التنمية : تقسيم السكان حسب العمر والجنس والدخل والامية أو التعليم ، وكذلك حسب البيئة داخل نطاق الوطن الواحد .

ومن الإحصائيات التي أولاهها اليونسكو اهتماماً : إحصائيات عن استخدام ساعات اليوم لدى الأفراد للوقوف على واقعهم الثقافي .

وقد اصطلح على تسمية هذه الإحصائيات بإحصائيات « ميزانية الوقت » Time budget على غرار إحصائيات ميزانيات الأسرة Family budget . . بل إنها تعتمد على بيانات ميزانية الأسرة في جوانب ، وإن اختلفت عنها في جوانب أخرى ، حيث تتناول قياس عناصر الوقت لتحديد ما يخص الثقافة منه ، في حين تعنى ميزانية الأسرة بالدرجة الأولى بالدخل المادي ، والانفاق المادي ، وتوزيعه على الحاجات المختلفة .

على أن أعداد مثل هذا النوع من الإحصائيات يتطلب دراسات اختبارية وتجارب لاستقصاءات تراعى عوامل عدة ، أهمها التفرقة بين وقت التعطل ووقت الفراغ الحقيقي ، بين انفاق الوقت ثقافياً تبعاً لنوعية المواطنين وبيئاتهم

ومستواهم من التعليم ، وبين انفاقه في أغراض أخرى قد تشتتته بالثقافة ، ولكنها لا تدخل ضمن عناصرها التي يجب تحديدها مقدما لأغراض الإحصائيات الثقافية .

وقد أجرت اليابان تجربة رائدة في تجميع هذا النوع من الإحصاء لخدمة البرمجة والتخطيط ، وراعت في استقصائها تقسيم التجمعات السكانية الى بيئات تجمع المدن الكبرى ، وأخرى للمدن المتوسطة ، وثالثة للمجتمع الريفي .

وقد دل هذا الإحصاء على أن معدل وقت الفراغ الأسبوعي ينفق منه حوالي تسع ساعات على الثقافة ، وحوالي ثلاث عشرة ساعة على التربية الرياضية، وتسع ساعات وثمان وعشرون دقيقة على النشاط الاجتماعي ، وأن نصيب المرأة من النشاط الثقافي يعادل نصيب الرجل في حين يقل اهتمامها بالنشاط الرياضي ويزيد في النشاط الاجتماعي .

ومثل هذا النوع من الإحصاء يصلح مرشدا لوضع البرامج . كما أنه يعين على استخلاص مؤشرات يستعان بها في الإصلاح في مجال الثقافة وفي تنويع وتوزيع الخدمات الثقافية .

وحقيقة الأمر فإن شاغلا آخر من شاغل اليونسكو يتمثل في استخلاص مؤشرات ثقافية من الإحصائيات المجمة على أن ظاهرة تخلف هذه المؤشرات بالقياس الى المؤشرات الاقتصادية دعا الى التركيز على استقصاء أسباب هذه الظاهرة وعلاجها في مؤتمر عقد بهلسنكي سنة ١٩٧٢ .

وقد انتهى هذا المؤتمر الى اقتراح مجموعة من المؤشرات لوضع تصور كامل لواقع المجتمع الثقافي .

على أن الحاجة الى دخول الدول النامية عصر الإحصاء الثقافي يقتضى التوصية ببدايات مرحلية تتمثل في الاعتماد على إحصائيات العينات .

\* البدء بالإحصائيات المجمة لدى الأجهزة الإدارية .

✽ عدم اشتغال الجهاز الإحصائي في المرحلة الأولى بإحصائيات ليست لها أهمية عملية . وإذا ما توافرت مثل هذه الإحصائيات في المرحلة الأولى أمكن الانتقال الى مرحلة ثانية تكون فيها البيانات أكثر وفاء بالغرض على ضوء تحديد أهداف العمل الثقافي ، ثم يتدرج الانتقال الى أعداد الحسابات الثقافية الى جانب الحسابات الاقتصادية .

ومن هذا كله يمكن أعداد برامج العمل الثقافي ، ودفع حركة التنمية الثقافية نحو تخطيط قائم على تعرف واضح للاتجاهات والثوابت والمتغيرات ، وعلى الربط بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخطة التنمية الثقافية، مع بقاء التخطيط الثقافي متسما بمرونته متميزا بنطاق تأثيره . ففي هذا النوع من التخطيط للتنمية الثقافية عناصر تخضع لسلطانه ، وعناصر أخرى تخرج عن نطاق نفوذه . . سيتيح التخطيط الثقافي انتشار الخدمات الثقافية وديموقراطية الخدمة وعدالة توزيعها ، ويمكن أن يتيح أيضا الحفاظ على التراث الثقافي ، ودعم منشآت العمل الثقافي ، واثابة المجال والأسباب للابداع الثقافي والفنى ، وتهيئة المناخ الملائم لازدهار الفنون والآداب . . ولكن يظل مستعصيا على التخطيط أن يضمن انتاج مستوى معين من الشعر أو الفنون . . ذلك أمر منوط بالإنسان المبدع يستعصى على التخطيط .

وهنا مجال لاختلاف التخطيط الاقتصادي عن التخطيط الثقافي . كما أن الطرق المؤدية للتنمية في المجالين تختلف كما يختلف استخدام الوسائل وأساليب العمل وأدوات التكنولوجيا الحديثة في المجالين .

وبهذا تظل التنمية الثقافية متميزة بخصائصها، وان كان مستقبلها محفوفًا بأبعاد إدارية خاضعا لقدر مشترك من متطلبات التنمية القومية في هذا العصر ، وما ينبغى لها من قدرة على التنظيم والتنسيق والتنفيذ للأفادة من قوى التقدم وملاحقة المتغيرات .